سعيد بوتشكوشت
دكتور في القانون الخاص

أزمة القانون الجنائي السياسية

- مقاربة القانون الجنائي لمشاكل الحرية و الرقابة
- استجابة القانون الجنائي للانحراف و تداعياته

دار الآفاق المغربية

الفهرس:

مقدمة: 5

الفصل الأول
مقاربة القانون الجنائي لمشاكل الجريمة والرقابة المجتمعية

المبحث الأول: استجابة القانون الجنائي للجريمة 35
المطلب الأول: المقاربة القانونية في سياسة التجريم 35
الفقرة الأولى: المعيار السياسي في التجريم 36
أولا: تقوية الرقابة المجتمعية 37
1: نظرية حماية النظام العام 37
2: جنوح التعبير العام الإلكتروني 40
ثانيا: إيديولوجية سيادة القانون والعدالة 44
1: مرتكزات القانون الجنائي الفلسفية 44
2: مفاهيم العدالة الإجتماعية في القانون الجنائي 47
الفقرة الثانية: التوازن بين المسؤولية الجنائية للشخص الطبيعي والإعتباري.. 51
أولا: موقف القانون المقارن من المسؤولية الجنائية للشخص الإعتباري 51
ثانيا: موقف المشرع المغربي 54
المطلب الثاني: وجود القانون الجنائي وأسسه الوطنية 60
الفقرة الأولى: الدستور مرجعية لمقتضيات القانون الجنائي 61
أولا: الدستور أصل مؤطر للقانون الجنائي 62
1: أوجه التباعد بين القانون الجنائي والدستور 62
2: انحدار رقابة القانون الجنائي للإنحراف الذي عرفه النموذج التنموي . 64
ثانيا: مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة تخليق للحياة السياسية 68
1: المحاسبة في الدستور 69

2: اختلالات المحاسبة على أرض الواقع 73
الفقرة الثانية: مبدأ دولة الحق والقانون تكريس لفعالية القانون الجنائي 76
أولا: مفهوم المبدأ القانوني 76
ثانيا: مظاهر تخلف المبدأ في الواقع العملي 78
1: قصور البنية القانونية الإجرائية 78
1-1 إعادة تمثيل الجريمة بين الشرعية والمشروعية 79
أ- إعادة تمثيل الجريمة بين الواقع والقانون 79
ب- الضمانات القضائية لإعادة تمثيل الجريمة 82
2-1: قصور المواكبة التشريعية للمحاكمة الرقمية 86
أ: المحاكمة الرسمية الرقمية بالمغرب 87
ب: التحكيم الرقمي بالمغرب 91
2: اختلال التوازن التشريعي على مستوى المساطر الخاصة 93
2-1: مسطرة الإمتياز القضائي 93
أ: مفهوم الإمتياز القضائي وصيرورته التاريخية 94
• المرجعية التاريخية للإمتياز القضائي: 94
• التمييز في المسطرة الإجرائية للإمتياز ذاتها: 95
ب- الإمتياز القضائي بين التمييز والعدالة 97
2-2: لجن تقصي الحقائق 100
أ: مواضيع لجن تقصي الحقائق 100
• لجنة تقصي الحقائق في ملف القرض العقاري والسياحي. 101
• لجنة تقصي الحقائق في ملف الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي 102
• لجنة تقصي الحقائق في ملف المخدرات 103
المبحث الثاني: التناسب بين العالم القانوني والنظام الإجتماعي 107
المطلب الأول: التضخم التشريعي الجنائي 108
الفقرة الأولى: توسيع المساحة الخاضعة للرقابة الجنائية 108
أولا: ارتفاع سياسة التجنيح 109
1: مقاربة التسييل النقدي للجنح monétarisation 109
2: ارتفاع منحنى التجريم 111

ثانيا: ازدواجية النصوص القانونية 114
1: على مستوى قوانين الشركات التجارية.....114
2: التحديد النوعي لبعض الجرائم 116
الفقرة الثانية: نسبية الحد والردة عن التجريم 118
أولا: الحد والردة عن التجريم في القانون الجنائي المغربي 118
ثانيا: عقلنة وترشيد العقوبة 122
المطلب الثاني: الإنحراف المعاصر في سياسة التجريم 124
الفقرة الأولى: تخلف الجانب الأخلاقي والإجتماعي في سياسة التجريم .125
أولا: غياب حماية الجانب الأخلاقي في التجريم 126
1: ارتباط القانون الجنائي بالأخلاق 126
2: غياب المظاهر الأخلاقية في القانون الجنائي المغربي.....128
ثانيا: غياب المواكبة الإجتماعية لبعض مظاهر التجريم 130
1: ظاهرتي التسول والتشرد ظاهرة اجتماعية وليست قانونية 131
• التسول 131
• التشرد 131
• الإختلال العقلي 132
2: قصور الحماية الجنائية في مجال الأمن الصحي واغتصاب
القاصرات 134
2 -1- الأمن الصحي.....134
2-2- ظاهرة اغتصاب القاصرات 138
الفقرة الثانية: القانون الجنائي تعبير عن الإرادة العامة 142
أولا: عدم اجتماعية سياسة التجريم.....143
1: تقييد سلطة التشريع في المجال الجنائي 143
2: التحديد الدستوري للمؤسسة التشريعية 145
ثانيا: غلبة القوة السياسية في التشريع الجنائي.....147
1: مظاهر هيمنة القوة السياسية على التشريع الجنائي 147
2: تفويض التشريع الجنائي للسلطة خروج عن مبدأ الشرعية 150

الفصل الثاني
استجابة القانون الجنائي للإنحراف وتداعياته

المبحث الأول: إشكالية التباين بين الجريمة والإنحراف في القانون الجنائي 158
المطلب الأول: نسبية إستجابة القانون الجنائي للإنحراف 160
الفقرة الأولى: المقتضيات الجنائية لمحاربة الإنحراف 160
أولا: جرائم الإنحراف الإداري الجنائية 161
1: الجرائم المنصوص عليها في ظهير 1962 161
أ: جريمة الإرتشاء 161
ب: جريمة الغدر 162
ج: جريمة الإختلاس والتبديد 163
د: جريمة استغلال النفوذ 164
2: الجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم 05-43 166
أ: تبييض الأموال بين القواعد العامة والقانون الخاص 167
ب: ارتباط تبييض الأموال بالمؤسسات البنكية 170
ثانيا: جريمة الإثراء غير المشروع 173
1: التفسير الضيق لجريمة الإثراء غير المشروع 174
2: التفسير الواسع للجريمة 177
الفقرة الثانية: جرائم الإنحراف المنصوص عليها في القوانين القطاعية 179
أولا: التهرب الضريبي 179
1: التهرب الضريبي انحراف وفساد 180
2: تخلف القانون الجنائي على محاربة التهرب الضريبي 182
ثانيا: الجرائم المرتبطة بالمنافسة الإقتصادية 184
المطلب الثاني: استجابة المجتمع للإنحراف 186
الفقرة الأولى: رد الفعل المجتمعي اتجاه الإنحراف 187
أولا: المظاهرات الإجتماعية رد فعل مجتمعي 187
1: المظاهرات الإجتماعية تنديد بغياب المحاسبة الجنائية 188
2: مقاومة المظاهرات المجتمعية مقاربة سياسية 190

ثانيا: رد فعل مواقع التواصل الإجتماعي اتجاه الإنحراف 192
1: الدور الإجتماعي لمواقع التواصل الإجتماعي 192
2: مواقع التواصل الإجتماعي بين الحرية والزجر 195
الفقرة الثانية: الضرورة الإجتماعية لمحاربة الإنحراف 197
أولا: الإنحراف فعل لاإجتماعي 197
1: الإنحراف ظاهرة عالمية 198
أ: الأوفاق العالمية لمحاربة الفساد 198
ب: مظاهر الفساد والإنحراف العالمية 201
2: محاربة الإنحراف بالمغرب 204
أ: علاقة الإنحراف بالقانون 205
ب: استراتيجيات مكافحة الفساد والإنحراف 209
ثانيا: الطبيعة المدمرة للإنحراف والفساد على المجتمع 213
1: آثار الإنحراف والفساد على التنمية الإقتصادية والإجتماعية 213
1-1: تفكك الملك العام 213
1-2: تقويض التماسك الإجتماعي 215
2: تأثير الإنحراف والفساد على مؤشر مدركات الفساد العالمية 217
المبحث الثاني: إشكالية محاربة الإنحراف في القانون الجنائي 221
المطلب الأول: الأمن الإقتصادي والإجتماعي من النظام العام 221
الفقرة الأولى: قضاء الولاية العامة ومحاربة الإنحراف والفساد 222
أولا: دور النيابة العامة في المكافحة 222
1:على مستوى المحاكم المتخصصة 223
أ: نقص ولاية مؤسسة النيابة العامة لدى المحاكم المتخصصة 223
ب: محدودية التدخل الزجري للنيابة العامة لدى المحاكم التجارية 226
2: على مستوى المحاكم العادية 227
ثانيا: العدالة التصالحية ومحاربة الإنحراف في الإجتهاد القضائي 231
1: القاضي الجنائي والرقابة على الإنحراف 232
2: التمييز في استعمال آلية الصلح 233
أ: الصلح في الجنح 233

ب: الصلح في المادة الجنائية 234
الفقرة الثانية: القضاء المتخصص ومكافحة الإنحراف 238
أولا: محاكم جرائم الأموال 238
1: الإختصاص القضائي للمحاكم المالية 239
2: قراءة في بعض إنجازات المحاكم المالية 240
ثانيا: المجلس الأعلى للحسابات 243
1: الإختصاص القضائي والإداري للمجلس 244
2: مساهمة المجلس الأعلى في إقرار الحكامة المالية 246
ثالثا: السلطة الرئاسية ومؤسسة الوصاية 250
1: المفتشية العامة للمالية 251
2: وصاية وزارة الداخلية على مالية الجماعات الترابية 252
المطلب الثاني: انحراف القانون الجنائي عن نطاقه في مكافحة الفساد 253
الفقرة الأولى: قوانين التصريح بالممتلكات 254
أولا: الغاية التشريعية لقوانين التصريح بالممتلكات 254
ثانيا: تخلف الزجر في هذه القوانين القطاعية 257
الفقرة الثانية: الضرورة العصرية لتحديث القانون الجنائي 261
أولا: تنازل القانون الجنائي عن دوره في ضبط الحياة السياسية
والإقتصادية 262
1: الضبط الإجتماعي للقانون الجنائي في الحياة السياسية 262
أ: انحراف القانون الجنائي عن المجال الإنتخابي 263
ب- غياب الزجر في مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 267
2 : الضبط الإجتماعي للقانون الجنائي اقتصاديا 268
أ: انحراف القانون الجنائي عن تنظيم المنافسة وما ينجم عنها 269
ب: غياب الشرعية الجنائية في تنظيم تداول الثروة والأعمال 272
ج: قصور المواكبة التشريعية والحمائية للتعاقد الرقمي 274
• القانون المغربي ورقمية التعاقد 274
• العقود الذكية في القانون المقارن 275
ثانيا: تخلف القانون الجنائي عن مواكبة عالمية القانون الجنائي 277

1: مرتكزات القانون الجنائي العالمية 277
أ: الحق في القانون 278
ب: التوازن بين الدواعي السياسية والإجتماعية 281
2: التحديث والتطور ميزة القانون الجنائي العصري 283
أ: ملاءمة القانون الجنائي مع المعايير الدولية 284
• الخاصية الإجتماعية للقانون الجنائي 284
• القانون الجنائية وعدالة الطبقات الإجتماعية 287
ب: التطوير والإنفتاح خاصية القانون الجنائي 290
• وفاء المشرع المغربي للنهج التقليدي في صياغة التشريع الجنائي ... 290
• عدم مواكبة التغيير لتدبير أزمة التشريع الجنائي بالمغرب 293
خاتمة 297
قائمة منابع الكتاب 299

حيث إن الأمن العام لدولة معينة يقوم على تشريعات وقوانين تهم حماية مقومات الدولة وتعزز حمايتها. فمن أجل سلامة المجتمع تحتاج الدولة للأمن الاقتصادي، والإستقرار السياسي والإجتماعي. وهذه التحديات ليست حكرا على خصوم تقليديين من دول أخرى، بل من الجهات الفاعلة الحكومية: مثل المسؤولين الفاسدين، أو الذين لا تتوفر فيهم الكفاءة المطلوبة، وعصابات المخدرات، والتطرف الديني والإرهاب، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية. والقانون الجنائي بصفة عامة هو القانون المخول له ضبط العلاقات الإجتماعية لحفظ نسق معين من التفاعلات، واحترام مقومات وقيم المجتمع بنصوص زجرية تفرض احترام النص القانوني. إلا إنه وعندما يغيب النص الجنائي عن دوره في تحقيق الحماية المرجوة، فإن الإفلات من العقاب وتفشي الفساد الإداري والإقتصادي يؤثر حتما على نمو واستقرار المجتمع. حينها يمكن الحديث عن أزمة قانونية، قد تكون ذات آثار سلبية على المجتمع ككل.

والأزمة القانونية ظاهرة ترافق سائر الأمم والشعوب، في جميع مراحل النشوء والإرتقاء والإنحدار. والأزمة تشكل تهديدا أساسيا لإستقرار أو أمن، أو الأهداف الأساسية للدولة. من خلال ما تفرضه من مسؤوليات تخرج عن نطاق الإمكانيات العادية.

وكطرح وفرضية لدراسة هذه الإشكالية والتساؤلات الفلسفية حول القانون الجنائي. والتي لها معنى حقيقي بقدر ما لنا أفكارا محددة حول العلوم القانونية، ومفاهيمها الرئيسية، ومبادئها الأساسية. ولهذا السبب وقبل تناول الجانب الفلسفي والواقعي للقانون الجنائي، سنحاول رسم صورة شاملة لهذه المؤسسة وهياكلها، وتقسيماتها ومبادئها.

دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع
الدار البيضاء ـ المغرب
الهاتف : 99-33-83-522-212+
البريد الإلكتروني : daralafak@gmail.com
الموقع الرسمي : www.daralafak.com

الثمن : 130 درهم